

الإفصاح النوعي في المصارف التجارية وأثره على قيمة الأسهم السوقية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الباحث: سعد قيس حسن

كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

saadqhasan@gmail.com

أ.د. عبدالعزيز شويش عبد الحميد

كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

azizshwaish@yahoo.com

المستخلص:

يعتبر الإفصاح عن المعلومات من المقومات الأساسية التي توضح لنا طبيعة التعاملات المالية المختلفة، ومن أشكال الإفصاح عن المعلومات الإفصاح النوعي الذي يشير الى تقديم المعلومات النوعية الملائمة والموثوقة الى الأطراف المختلفة من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات، حيث يتم بحث الإفصاح النوعي وتحديد ابعاده من خلال المتطلبات القانونية للإفصاح في البيئة العراقية والتوجهات الحديثة للإفصاح بالرجوع الى الأدبيات السابقة ذات الصلة، إذ تمت محاولة تحديد أثره في القيمة السوقية للأسهم، وقد استند البحث الى فرضية أساسية وهي هناك أثر للإفصاح النوعي في القيمة السوقية للأسهم، لقد تم اختيار عينة قسدية مكونة من خمسة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتحليل بياناتها لمدة إحدى عشرة سنة بأسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها عدم وجود تأثير إيجابي للإفصاح النوعي في القيمة السوقية لأسهم المصارف عينة الدراسة، ووجود تباين في مستويات الإفصاح فيما بين هذه المصارف، أما أبرز التوصيات التي تقدم بها البحث فهي ضرورة اصدار القوانين والتشريعات التي تنظم عملية الإفصاح النوعي والتوجه نحو اجراء الدراسات والبحوث التي تتناول الإفصاح النوعي وابعاده.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح النوعي، القيمة السوقية للأسهم، سوق العراق للأوراق المالية.

Qualitative Disclosure in Commercial Banks and its Impact on Market Value of Common Stock

Applied Study on Sample of Some Commercial Banks Listed in Iraq Stock Exchange

Prof. Dr. Abdul-Aziz S. Abdul-Hameed
College of Administration and Economics
Tikrit University

Researcher: Saad Qais Hassan
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

Disclosure of information is one of the basic elements that clarifying different financial transactions, one of the forms of information disclosure is qualitative disclosure, which refers to the provision of appropriate and reliable quality information to different parties in order to help them making decisions, in this research qualitative disclosure and its dimensions are examined through legal requirements. in the Iraqi environment and the recent trends of disclosure by reference to the relevant previous literature, then to determine its impact on the market value of common stocks , The

research was based on the basic premise of determining the impact of qualitative disclosure on the market value of A purposive sample of five banks listed in the Iraq Stock Exchange, and its data is analyzed for eleven years using content analysis method. The study reached some conclusions, the most important of which is the absence of a positive impact of the qualitative disclosure on the market value of the study sample banks, and the existence of variation in the levels of disclosure by these banks. The most important recommendations made by the research are the need to issue legislations that regulate the process of qualitative disclosure, and make studies and researches dealing with qualitative disclosure.

Keywords: qualitative disclosure, stock market value, Iraq Stock Exchange.

المقدمة

لم يعد الاسلوب المعتمد على الكشوفات المالية كافياً لمواكبة التطورات وتلبية احتياجات المستفيدين منها، حيث بدأ التوجه نحو اسلوب حديث في اعداد التقارير المالية يتم من خلاله استعراض واقع المؤسسات ومقوماتها بشكل أكثر واقعية، لقد تعددت التسميات لذلك الشكل فمن الباحثين من اسماه الإفصاح غير المالي مثل دراسة (ججوج، ٢٠١٧) و (Grewal et al., 2016) ومنهم من اطلق عليه الافصاح السردى مثل دراسة (ربيع، ٢٠١٧)، واطلقت دراسة (سيروان واخرون، ٢٠١٧) على هذا الشكل بالإفصاح النوعي الوصفي، ان هذا الشكل من الإفصاح لا يلغي الإفصاح الكمي (الرقمي) الذي يظهر من خلال الكشوفات المالية وانما يتكامل معه من أجل تقديم المعلومات بشقيها النوعي والكمي بصورة متوازنة خالية من التضليل، كما بدأت الهيئات المحاسبية الدولية بإصدار اللوائح والمعايير التي تلزم المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات وفقاً للمعايير الجديدة، كما اتجهت لجنة بازل نحو اعتماد الإفصاح النوعي كأحد الخيارات التي تستخدمها للحد من حالات تعثر المصارف وذلك من خلال الزام المؤسسات بالكشف عن كيفية ادارة المخاطر ونوعية رأس المال، كما ان القيمة السوقية تعتبر من ابرز المؤشرات المستخدمة لتقييم مدى كفاءة المؤسسات وتطورها حيث يعمل المستثمرون على اقتناء أسهم الشركات التي تتمتع بأعلى مستويات الكفاءة في الاداء وهذا لا يمكن ان يحصل دون التوجه نحو الافصاح النوعي للتعريف بالمؤسسة ومقوماتها.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: أصبح هناك تركيز على مبادئ الشفافية والحوكمة لجميع المؤسسات، وفي مقدمتها المؤسسات المالية والمصارف من قبل الحكومات والمؤسسات الرقابية والاسواق المالية ويؤلف الإفصاح النوعي أحد الجوانب التي اخذت تستأثر بالاهتمام وتمثل ركن اساسياً في توفير الشفافية وتلبية متطلبات الحوكمة، التي هي أحد الشروط الاساسية لدخول الشركات وادراجها في الاسواق المالية، في هذا البحث سنناقش هذه القضية التي تحاول الاجابة على التساؤلات التالية:

١. تناول العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للسهم؟
٢. ماهي أسباب تباين مستويات الإفصاح ما بين المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق القوانين والتعليمات النافذة والمعايير المعتمدة؟
٣. ما مدى تأثير الإفصاح النوعي من قبل المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على قيمة أسهم تلك المصارف؟

ثانياً. أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على موضوع الإفصاح النوعي من قبل المصارف التجارية والعمل على توفير البيئة المناسبة للاستثمار المالي من خلال توفير المعلومات الضرورية للمستخدمين، والعمل على زيادة الاهتمام بموضوع القيمة السوقية للأسهم وما تتركه من أثر على المنظمات، ودراسة العوامل التي من شأنها تعظيم قيمة الشركات.

ثالثاً. أهداف البحث: في ضوء المشكلة أعلاه يمكن تحديد الأهداف التالية لهذا البحث:

١. التعريف بموضوع الإفصاح النوعي وأبعاده ومكوناته وعلاقته بموضوع الإفصاح عموماً.
٢. تحديد أثر الإفصاح النوعي في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٣. تقديم آلية عمل لتعزيز مستوى الإفصاح النوعي تضمن تعزيز قيمة الأسهم في السوق المالية.
رابعاً. فرضية البحث: على ضوء المشكلة والأهداف التي تم تناولها أعلاه اعتمد البحث الفرضية التالية: تحديد أثر الإفصاح النوعي في القيمة السوقية لأسعار أسهم المصارف المبحوثة في السوق المالية، وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية المبينة والت حدد أثر كل بعد من ابعاد الإفصاح النوعي في القيمة السوقية للأسهم وهي:

- أ. تحديد أثر الإفصاح عن الخدمة المصرفية في القيمة السوقية للأسهم.
- ب. تحديد أثر الإفصاح عن الدعاوى والقضايا القانونية في القيمة السوقية للأسهم.
- ج. تحديد أثر الإفصاح عن الخطط والمعلومات المستقبلية في القيمة السوقية للأسهم.
- د. تحديد أثر الإفصاح عن آليات تطبيق الحوكمة المصرفية في القيمة السوقية للأسهم.
- هـ. تحديد أثر الإفصاح عن مستوى تكنولوجيا المعلومات في القيمة السوقية للأسهم.
- و. تحديد أثر الإفصاح عن المخاطر المصرفية في القيمة السوقية للأسهم.
- ز. تحديد أثر الإفصاح عن كفاية وملاءة رأس المال في القيمة السوقية للأسهم.
- ح. تحديد أثر الإفصاح الإلكتروني عن محتوى التقارير المالية في القيمة السوقية للأسهم.
- ط. تحديد أثر الإفصاح عن مؤهلات الموارد البشرية في القيمة السوقية للأسهم.

خامساً. حدود البحث: تم تحديد أبعاد المتغير المستقل والمتمثل بالإفصاح النوعي من خلال المتطلبات القانونية والمعايير المعتمدة للإفصاح عن المعلومات في البيئة العراقية والادبيات السابقة ذات الصلة، أما المتغير التابع فإنه يتمثل بالقيمة السوقية لأسهم عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تناول البيانات المالية لعينة من المصارف التجارية المدرجة فيه للفترة من (٢٠٠٧/١/١) ولغاية (٢٠١٧/١٢/٣١).

المبحث الثاني: الإفصاح النوعي عن المعلومات ضمن التقارير المالية

أولاً. مفهوم الإفصاح النوعي: عرف الإفصاح النوعي بأنه كافة المعلومات الواردة في التقرير المالي للمنشأة غير القوائم المالية (جحجوح، ٢٠١٧: ٣٠) كما عرف على أنه الكشف من خلال التقرير المالي عن خطط الإدارة وبرامجها وتوقعاتها والمؤهلات في سبيل تحقيق أهدافها (سيروان وآخرون، ٢٠١٧: ٣١٧) وفي نفس السياق أشير إلى الإفصاح النوعي على أنه الكشف عن المعلومات الضرورية المرتبطة بالمقومات الداخلية (البشرية والتقنية والمادية) للشركة وتفسير استراتيجيتها وشرح المخاطر التي تعترضها (ربيع، ٢٠١٧: ٢٠٠)، ومن خلال ذلك يمكن القول أن الإفصاح النوعي هو تقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بأداء المؤسسة واستراتيجيتها

- والمقومات التي تمتلكها في سبيل تحقيق الاهداف التي من الممكن ان تعترض المؤسسة والكشف عن كل ما قد يؤثر في القرار الذي يتخذه مستخدمو التقارير المالية.
- ثانياً. أهمية الإفصاح النوعي:** وتظهر أهميته من خلال: (Hussainy & Walker, 2011: 21)
١. وسيلة لنقل المعلومات عن أنشطة الشركة وتوضيح ما وراء الأرقام الظاهرة في القوائم المالية.
 ٢. يعتبر الإفصاح النوعي مصدراً إضافياً للمحللين الماليين والمستثمرين والجهات الرقابية.
 ٣. توضيح التباين في المعلومات وتوحيدها بما يسمح بأجراء المقارنات المختلفة.
 ٤. دعم عملية التخطيط وصياغة الاهداف من خلال توفير المعلومات الدقيقة.
 ٥. تطوير مفهوم الإفصاح وزيادة ابعاده واعطائه أهمية أكبر للمنشأة والمحللين.
- رابعاً. أبعاد الإفصاح النوعي:** لقد تناول الباحثين عند الحديث عن هذا الشكل من الإفصاح جوانب محددة من المعلومات المتعلقة ببعض البنود، وقد اعتمد البحث وفق هذا التصنيف اعتماداً على دراسة (ججوح، ٢٠١٧) ودراسة (شعبان، ٢٠١٩) ودراسة (Dima et al., 2013)، إضافة لما نصت عليه القوانين والأنظمة التي تنظم عملية الإفصاح في البيئة العراقية، لذا فإن المفهوم العام والواسع للإفصاح النوعي يمكن النظر اليه من خلال الأبعاد الآتية:
١. **الإفصاح عن الأنشطة والخدمات المصرفية المقدمة إلى الزبائن:** عرفت الخدمة المصرفية بانها "مجموعة من العمليات التي تقدمها المصارف لإشباع الحاجات (الملا حسن، ٢٠٠٦: ٥١)
 - ان التعريف بالخدمات المصرفية المقدمة يشمل الجوانب التالية (العودات، ٢٠١٤: ٧٨):
 - ❖ الكشف عن الخدمات الحالية التي يقدمها المصرف ومزاياها.
 - ❖ الإفصاح عن الخدمات التي ينوي المصرف تقديمها مستقبلاً.
 - ❖ بيان المصارف التي يتعامل معها المصرف في الداخل والخارج.
 - ❖ الإفصاح عن الية معالجة شكاوى العملاء.
 - ❖ بيان الفروع المصرفية التي تمتاز بتقديم خدمات معينة حسب المناطق او الشرائح.... الخ.
 - ❖ الإفصاح عن البرامج التي يشترك المصرف فيها على مستوى المجتمع باعتبارها جزء رئيس من منظومة الخدمة المقدمة ومن أبرزها (دعم دار الايتام والطفولة والبرامج الصحية... الخ).
 - ❖ الإفصاح عن الية مكافآت الزبائن المربحين والمسابقات التي يجريها المصرف.
 - ❖ الإفصاح عن الإيرادات المتحققة للمصرف من خلال ما يقدمه من خدمات لتحديد مدى الاقبال على تلك الخدمات.
- لقد أصبح مجال تقديم الخدمة المصرفية من أبرز مجالات التنافس بين المصارف فكلما استطاع المصرف توسيع قاعدة العملاء كلما استطاع تحقيق مستويات أعلى من النمو والأرباح لذا يتوجب ذلك التوسع في عملية الإفصاح عن الخدمات المقدمة ونشر تفاصيلها على أكثر نطاق ممكن والعمل على التطوير المستمر لتلك الخدمات وبما ينسجم مع التطورات الحاصلة في هذا الميدان.
٢. **الإفصاح عن القضايا والدعاوى القانونية التي يكون المصرف طرفاً فيها:** يعتبر التضليل في التقارير المالية من التحديات الكبيرة التي تواجه الإفصاح عن المعلومات، إن حدوث الأزمات والفضائح وتفتشي ظاهرة الفساد في العديد من المؤسسات المالية جاء نتيجة لذلك، إن الكشف الكامل عن ما يثار من قضايا ضد المصارف أو من المصارف ضد جهات أخرى يجب أن يظهر ضمن التقارير المالية الصادرة عن المؤسسات، لقد جاءت القاعدة المحاسبية رقم (٦) لتضع حجر الاساس لما يجب ان يتضمنه التقرير، من معلومات بخصوص ذلك حيث اشارت الى ضرورة الكشف عن

الدعوى القضائية المرفوعة ضد الوحدة الاقتصادية أو من قبلها على الغير في المحاكم والمبالغ المصروفة عليها والكشف خلافات مع اطراف اخرى من شأنها ان تؤثر على اعمال الوحدة الاقتصادية ويشمل ذلك ايضا حالات تجاوز اموال المؤسسة خلال السنة والاجراءات المتخذة بخصوص ذلك. (الجبوري واخرون، ٢٠١٨: ٥٤٠).

٣. **الإفصاح عن المعلومات المستقبلية:** تعرف المعلومات المستقبلية بأنها توفير المعلومات عن توجهات المؤسسة والوضع المالي للوحدة الاقتصادية في المستقبل بناءاً على البيانات التاريخية، والاحداث السابقة (التميمي، عبد الرزاق، ٢٠١٥: ٣٩٧)، وترجع أهمية المعلومات المستقبلية الى ما يلي (احمد، ٢٠١٤: ١٧):

أ. ان معظم القرارات الاستثمارية تحتاج الى معرفة المستثمر المسبقة حجم التدفقات النقدية والعوائد المتوقعة من الاستثمار وما يمكن ان يؤثر على تلك العوائد.

ب. تحتاج القرارات المتعلقة بإدارة المحافظ الاستثمارية، الى دراسة مستقبلية لكل نوع من انواع الاستثمار ودرجة المخاطرة التي قد تترتب على هذا النوع من الاستثمار.

ج. تحتاج ادارة المشروعات الى التنبؤ بالضرائب المتوقع دفعها وأثر ذلك على التدفقات النقدية من اجل القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع مقارنة بالمشاريع الاخرى.

د. تحتاج قرارات التمويل الى معلومات مستقبلية عن الاثر المتوقع لكل مصدر من مصادر التمويل على الربحية والسيولة في الاجل الطويل، وقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته المستقبلية.

٤. **الإفصاح عن أليات الحوكمة المطبقة في المصرف:** تعرف الحوكمة في الجهاز المصرفي بأنها رقابة اداء الادارة العليا ومجلس الادارة وبما يضمن حماية مصالح المساهمين والمودعين وتحديد شكل العلاقة مع الاطراف الخارجية المؤثرة على المصرف (مداس، عدائكة، ٢٠١٤: ٤٢١) إن الإفصاح عن اليات الحوكمة المصرفية من خلال التقارير المالية امرٌ في غاية الأهمية إذ أن تطبيق الحوكمة يعبر عن توجه المنظمة نحو اسلوب الحكم الرشيد ويمثل هذا الاسلوب الهدف الاسمي الذي يسعى اليه المتعاملون في السوق المالي عند البحث عن منافذهم الاستثمارية، كما ان الإفصاح عن البنية التحتية للنظام الإداري وما يتوفر من مهارات ومقومات في اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية يدعم ثقة المتعاملين مع المؤسسة.

٥. **الإفصاح عن مستوى تكنولوجيا المعلومات التي يمتلكها المصرف:** عرفت تقانة المعلومات بأنها استخدام التقنيات الحديثة، التي توفر ميزة تنافسية لمنظمات الاعمال من خلال معالجة وتخزين المعلومات المختلفة واستخدامها في عملية صنع القرار (Tucker, 2000: 192)، تعود أهمية الإفصاح عن مستوى تكنولوجيا المعلومات في المنظمة إلى المشاركة في تكوين الرؤية الاستراتيجية وصياغة رسالة المنظمة، إن نظام المعلومات يمثل حلقة مهمة من حلقات الوصل ما بين المنظمة وبينتها من خلال نقل ما يدور في البيئة نحو الادارة من أجل وضع الاطر المناسبة للتعامل معها وبذلك يكون لتقانة المعلومات دور ذو اتجاهين في عملية الإفصاح من والى المؤسسة.

٦. **الإفصاح عن المخاطر المصرفية المتوقعة:** عرفت المخاطر المصرفية بأنها الخسائر المادية والمعنوية التي يتكبدها المصرف نتيجة لقيامه بنشاطه (غانية، ٢٠١٥: ١١) يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المصارف الى مخاطر مالية وغير مالية (لحسن، قدور، ٢٠١٧: ٢٨٣)، (غانية، ٢٠١٥: ١٢-١٣):

- المخاطر المالية وتشمل (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة)، اما المخاطر غير المالية تشمل (المخاطر الاستراتيجية، مخاطر التشغيل، مخاطر السمعة).
- ان الإفصاح عن المخاطر من خلال التقارير المالية يهدف الى (لحسن، قدور، ٢٠١٧: ٢٨٢):
- أ. تمكين مستخدمي القوائم المالية من الوقوف على نوعية المخاطر التي تعترض المصارف.
 - ب. إمكانية قياس المخاطر تتعرض لها المصارف.
 - ج. تطوير الفكر الإداري ليشمل الأحداث المستقبلية والمجالات البيئية الأوسع.
 - د. ان الإفصاح عن المخاطر يساعد بشكل اساسي في عملية الرقابة على هذه المخاطر.
٧. الإفصاح عن كفاية وملاءة رأس المال: تعرف كفاءة وملاءة رأس المال بأنها مدى قوة ومتانة وتنوع مكونات رأس المال وبما يعزز ثقة جميع الاطراف المتعاملة مع المصرف (براح، كشكوش، ٢٠١٦: ٤٠) ان المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بخصوص رأس المال هي (شعبان، ٢٠١٩: ١٠٤) (الوقائع العراقية العدد ٤١٧٢ في ٢٠١١/١/٣: ٩٠):
- أ. الإفصاح عن رأس المال المدفوع وبيان عدد الأسهم المكتتب بها.
 - ب. حجم الاحتياطي القانوني.
 - ج. علاوات إصدار الأسهم.
 - د. الاحتياطات الاخرى (اعادة تقييم الموجودات، المبالغ المخصصة لأغراض التوسعات).
 - هـ. بيان نسبة كفاية رأس المال.
٨. الإفصاح الالكتروني عن محتوى التقارير المالية: وهو استخدام مواقع الشركات للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (Alimilia and Budisusetyo, 2008: 13-15).
- لقد ازدادت أهمية الإفصاح الالكتروني مع التطور الحاصل في العلوم المالية والمحاسبية ويعود ذلك للأسباب التالية (محسن وآخرون، ٢٠١٧: ١٤٢):
- أ. صعوبة حصر الأحداث في تقارير ملخصة بسبب التعقيد في بيئة العمل.
 - ب. الحاجة إلى المعلومات المالية بالتوقيت المناسب لتجنب حدوث الأزمات المالية.
 - ج. التوسع في الإفصاح لتقليل المشاكل الناجمة عن الإفصاح التقليدي واحتمالية عدم تزويد المستخدمين بالتقارير لأسباب غير مقصودة في اغلب الأحيان.
 - د. يساهم الإفصاح الالكتروني في تحقيق مبدأ العدالة في الإفصاح من خلال إتاحة نفس المعلومات وبتوقيت واحد لجميع المستخدمين.
- لقد تضمنت تعليمات رقم (6) لسنة 2014، الخاصة بشروط ومتطلبات إدراج الشركات في سوق الأوراق المالية النظامي والصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية في المادة (18) منها أن على الشركات المدرجة في السوق النظامي الالتزام بنشر بياناتها المالية في موقع سوق العراق للأوراق المالية وموقع هيئة الأوراق المالية العراقية على الانترنت، وأشارت تعليمات رقم (11) لسنة 2013، والصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية الى نشر وتقديم البيانات المالية وتضمنت الزام الشركات المدرجة في السوق بتزويد هيئة الأوراق المالية بالبيانات المالية الخاصة بالشركات إضافة الى نشرها إلكترونياً من خلال موقع الشركة نفسها، أن الإفصاح الالكتروني يمثل نقطة تحول كبيرة في حياة المنظمات ويساهم بشكل كبير في بناء الأسواق المالية الكفوءة من خلال

التوصيل السليم للمعلومة ولجميع المستفيدين في الوقت المناسب، كما إن الإفصاح الالكتروني يمهّد الطريق امام الزبون للتعبير عن وجهة نظره والإفصاح عنها والخروج عن الإطار التقليدي في عملية الإفصاح ذي الاتجاه الواحد من المؤسسة الى الزبون فقط.

٩. الإفصاح عن مؤهلات الموارد البشرية العاملة في المصرف: ان امتلاك الوحدة الاقتصادية للموارد البشرية المؤهلة يؤثر ايجابياً على سمعتها وبالتالي التأثير على قيمة السهم في سوق الاوراق المالية ورفع قدرتها في الحصول على الاموال اللازمة من خلال جذب الاستثمارات ويقلل من اللجوء الى الاقتراض (Bontis, Op. Cit, 2002: 6)، أن مما زاد الاهتمام بالموارد البشري هو ظهور ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يعد الاستثمار في الموارد البشرية احد اهم مكوناته (Yongvanich & Guthre, 2004: 1).

- وتظهر أهمية الإفصاح عن الموارد البشرية من خلال ما يلي (الغبان، ياسين، ٢٠٠٧: ٢١٠):
- أ. تحقيق قيمة للوحدة الاقتصادية من خلال توفير المعلومات حول استثمارات الوحدة الاقتصادية في الموارد البشرية والتي لا يتم الكشف عنها في ظل التقارير المالية التقليدية.
 - ب. إن امتلاك الوحدة الاقتصادية لموارد بشرية ذات خبرة وكفاءة في ممارسة اعمالها يعد أحد نقاط ويساهم في تحقيق ميزة تنافسية للوحدة الاقتصادية واستمرار نموها وربحيته على إعتبار أن هناك علاقة بين استثمارات الوحدة في الموارد البشرية والقدرة على تحقيق الأرباح في المستقبل.
 - ج. يسهم الإفصاح عن الموارد البشرية في دعم عمليات التخطيط والرقابة في المنظمة الأمر الذي يؤدي في النهاية الى تحقيق الاهداف والسياسات الموضوعة.
 - د. إن الإفصاح عن الموارد البشرية يوفر المعلومات اللازمة عند اجراء إعادة هندسة المنظمة وترتيبها من جديد وجعل المختصين في الوحدة على بيئة بالموارد البشرية ذات الخبرة.

المبحث الثالث: الأسهم وقيمها

أولاً. مفهوم وانواع الأسهم: يعرف السهم بأنه الحق الذي يمثل حصة المساهم في رأس مال الشركة المكتتب به (حسين، ٢٠١٣: ٥) كما عرف السهم بأنه مستند يثبت حق المساهم في رأس المال (أل سليمان، ١٤٢٦هـ: ١١٤) عرف ايضاً بأنه مقدار ملكية ومسؤولية كل مساهم في الشركة (البراجنة، ٢٠٠٩: ٣٣).

ثانياً. انواع الأسهم: الجدول أدناه يبين الأنواع الرئيسية والثانوية للأسهم وتفاصيل كل نوع من انواع الأسهم:

الجدول (١): انواع الأسهم

ت	الانواع الرئيسية للأسهم	الأنواع الثانوية	التفاصيل
١	وفقاً لطبيعة تسديد قيمة السهم، وتقسم الى:	الاسهم النقدية	هي الأسهم التي تم تسديد قيمتها نقداً او بصك (حسين، ٢٠١٣: ٧٠).
		الأسهم العينية	هي الأسهم التي يحصل عليها المساهمون لقاء تقديم حصص عينية (حسين، ٢٠١٣: ٧٠).
		الأسهم المختلطة	وهي التي تدفع جزءاً من قيمتها نقداً والجزء الآخر يدفع عينيّاً (الطيّار، ٢٠١٨: ٧١)

ت	الانواع الرئيسية للأسهم	الانواع الثانوية	التفاصيل
٢	تقسم الأسهم وفقاً لشكلها، وتقسم الى:	الأسهم الاسمية	هي الأسهم التي تحمل اسم المساهم فقط (حسين، ٢٠١٣: ٧٠).
		الأسهم للأمر	تحمل اسم صاحبها الاصيل ويذكر فيه تخويله لشخص حامل السهم (الطيّار، ٢٠١٨: ٧٠).
		الأسهم للحامل	هي التي لا يذكر فيها أي اسم يذكر فيها كلمة لحاملها فقط (أل سليمان، ١٤٢٦: ١١٨).
٣	وتقسم الأسهم من حيث الامتيازات، وتقسم الى:	الأسهم العادية	هي تلك الاسهم التي لم تخصص لها امتيازات معينة (كنكون، ٢٠١٦: ٢٥).
		الأسهم الممتازة	هي التي تعطي لحاملها حق التقدم والأفضلية على حملة الأسهم العادية في الحصول على جزء من (Metron, 2007: 83).

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على المصادر المذكورة ضمن الجدول.

ثالثاً. قيم الأسهم: لم يعد اهتمام المحلل المالي في عملية التحليل والتنبؤ قاصراً على الأهتمام بالقوائم المالية فقط وإنما اتسع ليشمل مجالات أكثر توسعاً وعمقاً داخل المؤسسة وخارجها ليكون قادراً على إدراك جميع العمليات المرتبطة بالتمويل والاستثمار وقرارات توزيع الأرباح وغيرها مما يساهم في تكوين نظره أكثر شمولية، وبما ان هدف المستثمر وبلا شك هو تعظيم الارباح التي يحصل عليها من خلال أستثماراته فلا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال قدرة الشركة او المؤسسة على تعظيم قيمة اسهمها في السوق المالية، كما تستخدم قيم الأسهم من قبل العديد من المراقبين بوصفها مؤشراً لتطور الأسواق المالية (سمير، ٢٠١١: ٢٥)، ومن ابرز قيم الاسهم هي:

أ. القيمة الاسمية Par Value: وهي القيمة المدونة على قسيمة السهم وتمثل المبلغ المدفوع لقاء الحصول على السهم عند التأسيس الاولى للشركة (العودات، ٢٠١٤: ٤٨).

ب. قيمة الإصدار Version Value: هي القيمة التي تصدر بها الأسهم الجديدة عند رسملة الارباح والاحتياطات (الطيّار، ٢٠١٨: ٧٧).

ج. القيمة السوقية Market Value: وهي السعر الذي يتم التعامل به في سوق الأوراق المالية عند طرح الأسهم للتداول (العودات، ٢٠١٤: ٤٨).

د. القيمة الدفترية (القيمة المحاسبية) Book Value: وهي نصيب كل سهم من صافي أموال الشركة بعد حسم ديون الشركة وتصفية ما بذمتها (العودات، ٢٠١٤: ٤٨).

رابعاً. العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للأسهم: تتأثر القيمة السوقية للأسهم بمجموعة من العوامل كما يلي (الطيّار، ٢٠١٨: ٨٠ - ٨١):

١. توقيت تدفق الأرباح: هناك علاقة بين القيمة السوقية للسهم وزمن تحقيق الأرباح فيما لو تم تحقيق الأرباح خلال فترة قادمة قصيرة نسبياً، إذ تصبح قيمة السهم أكبر مما لو تم تحقيق الأرباح لفترة زمنية طويلة نسبياً.
٢. المخاطرة: وهي من أهم العوامل التي تهتم المستثمرين في السوق المالي إذ يتجه المستثمرون نحو الأسهم التي تحقق أكبر عائد بأقل مخاطرة.

٣. العرض والطلب: ترتفع قيمة أسهم الشركة في حالة زيادة الأقبال نحو الأسهم المطروحة للتداول نتيجة للتوقعات الإيجابية للمستثمرين بمستقبل الشركة.

٤. قوة المركز المالي للشركة: تتأثر القيمة السوقية للأسهم بقوة المركز المالي فكلما كان الموقف المالي للشركة قوياً أدى الى ارتفاع قيمة السهم في السوق المالية.

خامساً. العلاقة بين الإفصاح النوعي والقيمة السوقية للأسهم: أظهرت العديد من الدراسات مثل دراسة (ججوح، ٢٠١٧) ودراسة (Dima et al., 2013) إن هناك أثر واضح للإفصاح النوعي في القيمة السوقية للأسهم وذلك من خلال انعكاس المعلومات المفصح عنها في سلوك المستثمر وتوجهه في السوق المالية ودفعه نحو أسهم شركة معينة وذلك طبقاً لتوقعاته من خلال المعلومات المنشورة، مما يتطلب من ادارة الشركات توفير المعلومات النوعية من أجل اعطاء صورة أكثر شمولاً وتوازناً عن الشركة وازالة التماثل في المعلومات المقدمة للمستخدمين.

المبحث الرابع: الجانب العملي

أولاً. المقدمة: لقد تناولنا في المباحث السابقة الإطار النظري لموضوع البحث والمتمثل بالإفصاح النوعي وابعاده اضافته الى القيمة السوقية للأسهم، ومن أجل وصول بحثنا هذا الى اثبات فرضيته أو نفيها وتحقيق أهدافه ووضع الحلول للمشكلة المعتمدة، لكن قبل البدء بالقياس العملي لتأثير الإفصاح النوعي وبنوده في بالقيمة السوقية يجب التعريف بمجتمع وعينة البحث، حيث تم اختيار عينة قصدية تتألف من خمسة مصارف وتناول بياناتها المالية المنشورة من خلال موقع سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007-2017)، أملين ان تحقق العينة المختارة اهداف البحث، ويرجع سبب اختيار تلك العينة من المصارف الى:

١. توفر التقارير المالية المنشورة ولجميع سنوات الدراسة عن تلك المصارف.
 ٢. الانتشار الكبير لفروع تلك المصارف في اغلب المحافظات العراقية.
 ٣. قدم تلك المصارف وتجربتها الطويلة في العمل المصرفي.
- وتمثل المصارف المختارة نسبة (11.6%) إلى مجموع المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (43) مصرف في اخر عام إشتملته الدراسة، الجدول ادناه يوضح المصارف عينة البحث مع ملخص يتضمن معلومات توضيحية عن تلك المصارف:
- الجدول (٢): كشف بالمصارف عينة الدراسة

اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال الاولي مليون/دينار	رأس المال عام 2017 مليار/دينار	أعضاء مجلس الادارة عام 2017	الموقع الرئيس للمصرف
الشرق الأوسط للاستثمار	1993/7/7	400	250	9	بغداد/حي بابل
المصرف الاهلي العراقي	1995/1/2	400	250	6	بغداد/السعدون
المصرف التجاري العراقي	1999/2/11	150	250	7	بغداد/السعدون
مصرف الاستثمار العراقي	1993/7/12	100	250	7	بغداد/الوحدة
مصرف بغداد	1992/2/18	100	250	7	بغداد/الكرادة

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف المذكورة أعلاه.

ثانياً. قياس متغيرات الدراسة: الجدول رقم (٣) يبين علاقة متغيرات الدراسة مع بعضها البعض.
الجدول (٣): قياس متغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum
القيمة السوقية	1.17	0.651	0.340	3.480
الخدمة	1.78	0.786	1	4
القانونية	2.98	1.75	0	4
المتغير	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum
المستقبلية	2.16	0.631	0	3
الحوكمة	2.78	1.35	0	5
تكنولوجيا	1.55	1.08	0	4
المخاطر	3.98	0.652	4	5
رأس المال	4.11	0.315	3	5
الموارد البشرية	3.93	0.128	1	5
الافصاح الالكتروني	2.00	0.882	1	5
المجموع	25.25	5.797	13	34

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)
من الجدول أعلاه نجد الآتي:

١. جاء اهتمام المصارف المبحوثة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكل بعد من أبعاد الإفصاح النوعي كما يلي:

أ. سجل الإفصاح عن ملاءة رأس المال أعلى وسط حسابي من بين جميع أبعاد الإفصاح النوعي وكان (4.11) مما يشير الى اهتمام المصارف بالإفصاح عن ذلك البعد كما يعد ذلك مهماً بالنسبة للمتعاملين في السوق المالية حيث تمثل ملاءة رأس المال ابرز المؤشرات التي يعتمد عليها المتعاملون مع المصارف، ويعزو الباحث سبب زيادة الإفصاح عن ملاءة رأس المال ضمن التقارير المالية إلى تأثير بيئة الإستثمار العراقية بالمتطلبات الدولية أذ تعتبر مقررات لجنة بازل من اكثر المتطلبات التي تعمل على تفعيل موضوع ملاءة رأس المال في المؤسسات المصرفية واتجهت التشريعات القانونية العراقية نحو الالتزام بمقررات لجنة بازل والزام المصارف المدرجة في السوق المالية العراقية بالإفصاح عن كفاية رأس المال.

ب. جاءت أهمية الإفصاح عن المخاطر المصرفية مرتفعة بوسط حسابي (3.98) حيث يعكس ذلك المستوى المرتفع من الإفصاح اهتمام المصارف التجارية العراقية بالكشف عن المخاطر المصرفية حيث يعتبر ذلك من المتطلبات المهمة التي ألزمت التشريعات العراقية ومنها تعليمات تنفيذ قانون المصارف (الوقائع العراقية العدد ٤١٧٢، ٢٠١١، ٨٢).

كما يؤكد المستوى المرتفع للإفصاح عن المخاطر صحة ما ذكر عن اهتمام المصارف التجارية العراقية بمتطلبات الإفصاح الدولية عند الحديث عن أهمية الإفصاح عن ملاءة رأس المال اعلاه حيث يشير ذلك المستوى المرتفع من الإفصاح عن المخاطر إلى سرعة استجابة المصارف التجارية العراقية الى حد بعيد الى متطلبات الإفصاح المعمول بها عالمياً ومن تلك المتطلبات التي

- تؤكد على ضرورة الإفصاح عن المخاطر هي مقررات بازل الثالثة التي دعت المصارف الى ضرورة الإهتمام أكثر بموضوع ادارة المخاطر والإفصاح عنها.
- ج. سجلت المصارف التجارية العراقية مستوى مرتفع من الإفصاح عن الموارد البشرية وبوسط حسابي (3.93)، مما يشير إلى إهتمام المصارف التجارية العراقية بموضوع الإفصاح عن الموارد البشرية، ويرجع سبب إرتفاع الإفصاح عن الموارد البشرية الى حجم المبالغ المصروفة على ذلك المورد حيث تحاول المصارف إظهار مؤهلات الموارد البشرية في محاولة منها للتأثير في سلوك زبائنهم مما يتطلب تشجيع المصارف نحو المزيد من الإفصاح عن ذلك.
- د. جاء الإفصاح عن الامور القانونية بوسط حسابي مقداره (2.98) وهذا يعني عدم ايلاء المصارف المبحوثة ذلك البند الأهمية المناسبة ضمن التقارير المالية.
- هـ. لقد تباين مستوى الإفصاح عن اليات الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية المبحوثة وكان الوسط الحسابي لذلك البعد (2.78) مما يدل على الاهمية المتواضعة من قبل المصارف للإفصاح عن المعلومات المتعلقة باليات الحوكمة.
- و. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم اهتمام المصارف التجارية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية حيث كان الوسط الحسابي لذلك البعد (2.16)، مما يدل على عدم وجود رؤية استراتيجية للمصارف التجارية العراقية تضع من خلالها نظام خاص لتطوير أنشطتها وخدماتها المقدمة وبما يواكب التطور الحاصل في بيئة العمل.
- ز. كانت نسبة الإفصاح الإلكتروني في المصارف التجارية متدنية وبوسط حسابي (2.00) مما يشير الى عدم توجه المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية نحو التوسع في نشر التقارير السنوية واعتماد الوسائل الحديثة في نشر البيانات المالية ويمكن تفسير عدم اهتمام المصارف التجارية المبحوثة بالتطورات التكنولوجية أو خشية المصارف من نشر تقاريرها حيث تراها غير ملائمة لتطلعات المستثمرين، إن إعتاد المصارف التجارية على الإفصاح من خلال التقارير الورقية المكتوبة يدل على تأخرها عن مواكبة التطور الحاصل في ميدان العمل.
- ح. سجل الإفصاح عن الخدمة المصرفية مستوىً متدنياً من بين الابعاد الاخرى للإفصاح النوعي حيث كان بوسط حسابي (1.78) ويرى الباحث أن سبب تراجع أهمية الإفصاح عن الخدمة المصرفية، يعود إلى ضعف الخدمات المصرفية المقدمة وعدم تطويرها بإضافة خدمات جديدة إضافة الى تشابه الخدمات المقدمة من قبل المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الى حد بعيد مما جعل المصارف لا تولي أهمية للإفصاح عن الخدمات المصرفية إضافة إلى عدم إيلاء مدقي الحسابات ذلك الموضوع الإهتمام الكافي.
- ط. جاءت أهمية الإفصاح عن تكنولوجيا المعلومات منخفضة وبوسط حسابي مقداره (1.55) إن عدم إيلاء المصارف التجارية بالإفصاح عن تكنولوجيا المعلومات المستخدم يعكس ضعف تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، إضافة إلى عدم إهتمام المصارف التجارية بالجوانب التي تساهم بتطوير تكنولوجيا المعلومات.
٢. جاءت أعلى قيمة سوقية خلال سنوات الدراسة في مصرف بغداد عام (2011) وكانت (3.480) دينار للسهم الواحد في سوق العراق للأوراق المالية ويمكن تفسير ذلك الى ان هذه الفترة من اكثر الفترات التي شهدت استقرار امني وسياسي في العراق مما شجع على الاستثمار وانعكاس ذلك ايجاباً على قيمة اسهم المصارف في السوق المالي، اما اقل قيمة سوقية للسهم كانت في مصرف

الشرق الاوسط عام (2017) وكانت (0.340) دينار للسهم الواحد حيث يمكن القول ان الحرب على داعش واغلاق فروع المصارف في المناطق الساخنة وتوجه العراق نحو سياسة التقشف نتيجة تراجع والواردات النفطية ترك أثراً سلبياً في عملية الاستثمار المالي في العراق. ومن خلال ما ذكر أعلاه نجد أن إهتمام المصارف كان منصباً نحو الافصاح عن البنود المطلوبة قانونياً مما يشير الى ارتفاع الإفصاح الالزامي وإنخفاض الإفصاحات الطوعية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثاً. قياس واختبار فرضية البحث والتي تشير الى: تحديد أثر الإفصاح النوعي في القيمة السوقية لأسعار أسهم المصارف المبحوثة في السوق المالية، وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية المبينة والتي تحدد أثر كل بعد من ابعاد الافصاح النوعي في القيمة السوقية للأسهم وهي:

- تحديد أثر الإفصاح عن الخدمة المصرفية في القيمة السوقية للأسهم.
 - تحديد أثر الإفصاح عن الدعاوى والقضايا القانونية في القيمة السوقية للأسهم.
 - تحديد أثر الإفصاح عن الخطط والمعلومات المستقبلية في القيمة السوقية للأسهم.
 - تحديد أثر الإفصاح عن آليات تطبيق الحوكمة المصرفية في القيمة السوقية للأسهم.
 - تحديد أثر الإفصاح عن مستوى تكنولوجيا المعلومات في القيمة السوقية للأسهم.
 - تحديد أثر الإفصاح عن المخاطر المصرفية في القيمة السوقية للأسهم.
 - تحديد أثر الإفصاح عن كفاية وملاءة رأس المال في القيمة السوقية للأسهم.
 - تحديد أثر الإفصاح الإلكتروني عن محتوى التقارير المالية في القيمة السوقية للأسهم.
 - تحديد أثر الإفصاح عن مؤهلات الموارد البشرية في القيمة السوقية للأسهم.
- الجدول (٤): علاقة الأثر بين ابعاد الافصاح النوعي والقيمة السوقية

F	Sig	T	R^2	Beta	B	الاختبارات
						أبعاد المتغير المستقل
0.085	0.772	0.292	0.002	0.040	0.033	الإفصاح عن الخدمة المصرفية
0.241	0.0626	-0.491	0.005	-0.067	-0.25	الإفصاح عن القضايا القانونية
1.027	0.315	1.014	0.019	0.138	0.142	الإفصاح عن الخطط والمعلومات
0.138	0.712	-0.371	0.553	-0.051	-0.024	الإفصاح عن آليات الحوكمة
0.876	0.354	-0.936	0.016	-0.127	-0.076	الإفصاح عن تكنولوجيا المعلومات
3.115	0.084	1.763	0.055	0.235	0.235	الإفصاح عن المخاطر
9.519	0.003	-3.085	0.152	-0.390	-0.807	الإفصاح عن ملاءة وكفاية رأس المال
16.137	0.000	-4.017	0.233	-0.483	-0.357	الإفصاح الإلكتروني عن محتوى التقارير المالية
3.674	0.061	1.917	0.065	0.255	0.129	الإفصاح عن مؤهلات الموارد البشرية

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات النظام الاحصائي SPSS (*) العلاقة معنوية عند مستوى (0.05).

بالرجوع الى الجدول رقم (4) اعلاه نجد قيمة (Sig) للأبعاد التالية (الافصاح عن الخدمة المصرفية، الافصاح عن القضايا القانونية، الافصاح عن المعلومات المستقبلية، الافصاح عن اليات

الحوكمة، الإفصاح عن تكنولوجيا المعلومات، الإفصاح عن المخاطر، الإفصاح عن مؤهلات الموارد البشرية) كانت أكبر من (0.05) مما يشير الى عدم امكانية استخدام تلك الابعاد للتنبؤ، بالقيمة السوقية للأسهم، وهذا يقود الى رفض الفرضيات الفرعية (الاولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة، التاسعة) والقول بعدم تأثير ابعاد تلك الفرضيات في القيمة السوقية.

اما الابعاد الاخرى من ابعاد البحث وهي (الإفصاح عن ملاءة وكفاية رأس المال، الإفصاح الالكتروني عن محتوى التقارير المالية) فقد كانت نتائج الاختبار الاحصائي لقياس اثرهما في القيمة السوقية على النحو التالي: أن قيمة (F) للإفصاح عن ملاءة رأس المال كانت (9.519) في حين قيمة (T) كانت (-3.085) عند مستوى معنوية (0.003) وهو اقل من (0.05) وهذا يشير الى وجود أثر للإفصاح عن ملاءة رأس المال في القيمة السوقية للسهم وكانت قيمة (R^2) قد بلغت (0.152) وهذا يعني ان الإفصاح عن ملاءة رأس المال تفسر أن ما نسبته (0.152) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية وان المتبقي من هذه النسبة يرجع الى متغيرات عشوائية أخرى، بلغت قيمة معامل (B) بمقدار (-0.807) وهذا يعني أن زيادة الإفصاح عن ملاءة رأس المال بمقدار واحدة تؤدي الى انخفاض القيمة السوقية بمقدار (-0.807)، وتأسيساً على ذلك فإنه يتم قبول الفرضية الفرعية السابعة التي تحدد أثر الإفصاح عن ملاءة وكفاية رأس المال في القيمة السهم السوقية للأسهم.

اما الإفصاح الالكتروني عن محتوى التقارير المالية فقد كانت قيمة (F) بلغت (16.137) بينما كانت قيمة (T) كانت (-4.017) وهو اقل من (0.05) مما يعني وجود تأثير سلبي للإفصاح الالكتروني عن محتوى التقارير المالية في القيمة السوقية وكانت قيمة (R^2) قد بلغت (0.233) وهذا يعني ان الإفصاح الالكتروني عن محتوى التقارير المالية تفسر أن ما نسبته (0.233) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية وان المتبقي من هذه النسبة يرجع الى متغيرات عشوائية أخرى، في حين بلغت قيمة معامل (B) بمقدار (-0.357) وهذا يعني أن زيادة الإفصاح الالكتروني عن محتوى التقارير المالية بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى انخفاض القيمة السوقية بمقدار (-0.357)، وبذلك فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثامنة والتي تنص على تحديد أثر الإفصاح الالكتروني عن محتوى التقارير المالية في القيمة السوقية للأسهم، وبعد قياس واختبار الفرضيات الفرعية نقوم بقياس فرضية البحث الرئيسية والتي تشير الى تحديد أثر الإفصاح النوعي في القيمة السوقية للأسهم، ومن اجل ذلك نقوم بإجراء اختبار التباين وكما في ادناه:

الجدول (٥): تحليل تباين (ANOVA) ومعاملات نموذج الانحدار على المستوى الكلي

المتغير	الاختبار	B	Beta	R^2	T	Sig	F
متغيرات الدراسة		-0.327	-0.045	0.002	-0.327	0.745	0.107

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام التحليل الاحصائي (SPSS). من خلال الجدول (5) اعلاه نجد قيمة (F) كانت (0.107)، وقيمة (T) كانت (-0.327) بمستوى معنوية (0.745) وهو أكبر من (0.05) مما يشير الى عدم وجود أثر للإفصاح النوعي في القيمة السوقية للأسهم وعليه نرفض الفرضية الرئيسية والتي تنص على تحديد أثر الإفصاح النوعي في القيمة السوقية للأسهم والقول بأنه لا يوجد تأثير للإفصاح النوعي في القيمة السوقية للأسهم.

وبذلك يكون بحثنا هذا قد توصل لنتائج تختلف عن النتائج التي توصلت اليها دراسة (ججوج، ٢٠١٧) ودراسة (Dima et al, 2013) وقد يرجع هذا الاختلاف الى طبيعة الظروف التي تحيط بكل سوق وتوجه واهتمام المستثمرين المتعاملين فيه، حيث تناولت دراسة (ججوج، ٢٠١٧) أثر الإفصاح النوعي في قيمة الاسهم في البورصة الفلسطينية، وتناولت دراسة (Dima et al, 2013) أثر الإفصاح النوعي في البورصة الرومانية، لكن عدم ظهور أثر للإفصاح النوعي في القيمة السوقية في البورصة العراقية قد يعود الى توجه المستثمرين نحو الإفصاح الكمي اكثر نتيجة عدم توفير المعلومات النوعية بشكل كامل وعدم امتلاك المستثمرين المتعاملين في السوق الوعي الكافي بأهمية الإفصاح النوعي.

الاستنتاجات والتوصيات

بعد عرض موضوع البحث بشقية الإفصاح النوعي وبنوده اضافة الى القيمة للأسهم نظرياً وعملياً وتناول كل ماله من أثر في موضوعه، ومن أجل وضع هذا البحث في اطاره النهائي وأن يكون له مكاناً بين الدراسات الاخرى بما يدعم عملية الإفصاح وذلك من خلال استعراض أبرز النتائج التي توصل اليها البحث، ومن ثم تقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها النهوض بواقع الإفصاح ورفع كفاءة العمل المصرفي في ضوء ما توصلت اليه من نتائج وكما يلي:

اولاً. الاستنتاجات:

١. استنتاجات الجانب النظري

- أ. اختلاف تسمية هذا الشكل من الإفصاح بين الباحثين فمنهم من اسماه بالإفصاح غير المالي ومنهم من أطلق عليه الإفصاح الوصفي ومنهم من اسماه بالإفصاح السردي.
- ب. تركيز اغلب الدراسات في العراق نحو الإفصاحات الكمية التي تهتم بالقوائم والكشوفات المالية على حساب المعلومات النوعية.
- ج. توجه الدراسات نحو القيمة السوقية أكثر من باقي القيم الاخرى (الاسمية والدفترية والقيمة العادلة) مما يشير الى اهمية هذه القيمة وهي التي يجري التداول بها في السوق المالية.
- د. عدم ايلاء موضوع الخدمات المصرفية وما تمتلكه المصارف من تكنولوجيا القدر المناسب من البحث والدراسة حيث ركزت الدراسات التي تناولت الإفصاح موضع المخاطر ورأس المال والموارد البشرية على حساب البنود الاخرى من بنود الإفصاح.

٢. استنتاجات الجانب العملي: لقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات من خلال تحليل التقارير المالية للمصارف واختبار الفرضيات ومن أبرز تلك النتائج:

- أ. عدم وجود أثر لأغلب ابعاد الإفصاح النوعي في القيمة السوقية للأسهم باستثناء الإفصاح الالكتروني وملاءة رأس المال وسجلت اثراً سالباً في القيمة السوقية، وهذا يدل على عدم ملائمة المعلومات المنشورة عن المصارف لرغبات وتطلعات المستثمرين مما انعكس سلباً على سلوكهم عند التعامل مع أسهم تلك المصارف، وقد يرجع سبب عدم تأثر قيمة الأسهم بالإفصاح النوعي الى توجه المستثمر في البيئة العراقية نحو الإفصاح الكمي (الرقمي) أكثر مما جعل الإفصاح النوعي غير مؤثر في القيمة السوقية.
- ب. اهتمام المصارف المبحوثة بالإفصاح عن المعلومات التي الزم القانون بضرورة الكشف عنها بينما جاءت نتائج الإفصاح عن الابعاد التي اتسمت بانخفاض الالزام القانوني بالإفصاح عنها ضعيفاً

وهذا ما وجدناه من خلال قياس متغيرات الدراسة، مما يدل على ضعف الإفصاح الطوعي في المصارف العراقية.

ج. تباين مستويات الإفصاح بين المصارف التجارية وانخفاض معدلاتها في أغلب سنوات الدراسة.

ثانياً. التوصيات:

أ. ضرورة حث الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على الإفصاح عن المعلومات النوعية.

ب. العمل على اصدار التعليمات والقوانين التي يمكن من خلالها ضبط وتنظيم عملية الإفصاح النوعي في المؤسسات العراقية.

ج. الاتجاه نحو التوسع في الدراسات والبحوث التي يتم تناول بنود الإفصاح النوعي من خلالها من أجل النهوض بمستوى الإفصاح العام.

د. حث مراقبي الحسابات على ضرورة تضمين التقارير المالية الصادرة من خلال مكاتبهم بالمعلومات النوعية والتحقق من مصداقيتها.

هـ. ضرورة اعادة النظر في الأساليب والنماذج الحالية المعتمدة لإعداد التقارير المالية السنوية وجعلها تعكس الواقع العام للمؤسسات بشكل واقعي.

و. توجيه سوق العراق للأوراق المالية بإصدار المزيد من اللوائح والتعليمات التي تلزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المختلفة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

القوانين والتعليمات:

١. تعليمات تنفيذ قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ المنشورة في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤١٧٢، ٢٠١١.

٢. تعليمات الإفصاح رقم (٦) لسنة ٢٠١٤ الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.

٣. تعليمات الإفصاح رقم (١١) لسنة ٢٠١٣ الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.

الوثائق والتقارير الرسمية:

١. التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة المنشورة على الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٧)

الكتب:

١. آل سليمان، مبارك سليمان، (١٤٢٦هـ)، احكام التعامل في الاسواق المالية المعاصرة، كنوز اشبيليا، الرياض، السعودية.

الاطاريح والرسائل:

١. البراجنة، أمجد ابراهيم، (٢٠٠٩)، اختبار العلاقة بين كل من القيمة السوقية والقيمة الدفترية للأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية في غزة، كلية التجارة، فلسطين.

٢. براح، سهام، كشكوش، الهام، (٢٠١٥)، تسيير البنوك التجارية وفق معيار كفاية رأس المال دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

٣. جججوح، محمد ماجد محمود، (٢٠١٧)، أثر الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية في غزة، كلية المحاسبة والتمويل، فلسطين.
٤. سمير، محمود محمد، (٢٠١١)، تحليل سلوك اسعار الاسهم وأثره على كفاءة بورصة فلسطين للأوراق المالية / دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية في غزة، كلية التجارة.
٥. شعبان، عماد سمير، (٢٠١٩)، دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز جودة تقارير الأعمال المتكاملة، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد.
٦. الطيار، مروة يوسف عبد الله، (٢٠١٨)، أثر كلف الجودة على القيم السوقية للأسهم العادية / دراسة تطبيقية في عدد من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. رسالة ماجستير في ادارة الاعمال غير منشورة، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد.
٧. العودات، انس ابراهيم، (٢٠١٥)، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الأعمال.
٨. غانية، هيفاء، (٢٠١٥)، ادارة المخاطر المصرفية في ضوء مقررات بازل الثانية والثالثة _ دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية، ماجستير في ادارة المصارف، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
٩. ككنون، أمل شاكر، (٢٠١٦)، دور المصارف التجارية الخاصة في تفعيل نشاط سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد.

الدوريات:

١. التميمي، عباس حميد يحيى، عبد الرزاق، عمار لؤي، (٢٠١٥)، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي / بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢١ العدد ٨٤.
٢. الجبوري، انتصار صابر، اغا، ندى عبد الرزاق، الراوي، سمير، شيما محمد، (٢٠١٨)، انعكاسات حوكمة التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في الاسواق المالية في ظل معايير الإبلاغ المالي (IFRS) دراسة تحليلية لعينة من الشركات المساهمة في العراق مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١٠٦)، المجلد (٢٤).
٣. حسين، ميسون علي، (٢٠١٣)، الأوراق المالية واسواقها مع الإشارة الى سوق العراق للأوراق المالية تأطير نظري، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية / المجلد ٢١ / العدد ١.
٤. سيروان، كريم عيسى، سعيد، فيان سليمان حمه، احمد، دلير موسى، (٢٠١٧)، دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق الأوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في اقليم كردستان / العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (٣) العدد (٢).
٥. الغبان، ثائر صبري، ياسين، سناء أحمد، (٢٠٠٧)، الإفصاح عن الاستثمار في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٣)، العدد (٤٥).
٦. لحسن، فوزيل، قدور، بن نافلة، (٢٠١٧)، دور المعلومة المحاسبية في ادارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (١٧).

٧. محسن، محمد عبد العزيز، رشيد عايد حسن، بيان، صديق عزيز، (٢٠١٧)، مدى ادراك القطاع المصرفي لأهمية الافصاح المحاسبي عن طريق النشر الالكتروني للتقارير المالية/دراسة استطلاعية على عينة من المصارف في محافظة اربيل، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد (٦)، العدد (١) ٢٠١٧.

مؤتمرات ودراسات بحثية:

١. احمد، ميهاب صلاح، (٢٠١٤)، قياس أثر الافصاح السردى على دقة تنبؤات المحللين الماليين، بحث مقدم لمؤتمر جامعة القاهرة السنوي (٢٠١٤).
 ٢. ربيع، مروة ابراهيم، (٢٠١٧)، مستقبل الافصاح السردى من منظور المحاسبة الادارية الاستراتيجية / دراسة استطلاعية، المؤتمر العلمي الأول، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة ٦-٧ ايار/ ٢٠١٧.
 ٣. مداس، حبيبة، عدائكة، اسماء، (٢٠١٤)، دور البنك المركزي في ارساء الحوكمة داخل الجهاز المصرفي، جامعة الوادي، habbibamedd@gmail.com.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Books

1. Merton R.C, (2007), ' Continuous-Time Finance ', 4th ed., Blackwell Publishers Inc.

B. Periodicals

1. Alimilia, L, S and Budisusetyo, S, (2008), ' Corporate Internet Reporteing of Banding Industry and IQ5 Firms: An Indonesia Example ', The 1st Parahyangan International Business Conference, Bandung, February, 13-15.
2. Dima , B., Cuzman I , Dima S., and Saramat O , (2013) , ' Effects of financial and non - financial information disclosure on prices , mechanism for emergent markets : The case of Romanian Bucharest Stock Exchange ' , Accounting and Management Information Systems , 12 .
3. Grewal, J., Riedl, E. and Serafeam, G, (2016), ' Market Reaction to Mandatory Non – Financial Disclosure ', SSRN, 15 (1), 1-15.
4. Hussainey, K, and Walker, M, (2009), ' The effects of voluntary disclosure and dividend propensity on prices leading earnings ' , Accounting and Business Research, 187-191.
5. Development, 53-58.

C. Others

Tucker , George , (2000) , ' It and the Audit ' , Nayak , k.m , A study of random walk hypothesis of selected scripts listed on nse , Journal of Economics and Management Vol.1,(1) : 48- 59.

D. Internet References

1. Bontis, Nick, Intellectual Capital Disclosure in Canadian Corporations, Canada, (2002) (www. Bontis.com).
2. Yongvanich, Kittiya, Guthrie, James, Extended Performance Reporting: An Examination of the Australian Mining Industry, Presented at the 4th Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference, (2004) (www.gsm.mg.edu.au/research).